المرجعية المحدّدة للآراء النقدية في القضايا المتعلقة بالنقد عند عبد السلام المسدي في كتاب (الأدب وخطاب النقد)

إدريس بن فرحات
جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

Résumé

Cet article expose par l'analyse et la conclusion, la référence déterminante les points de vue des questions liées à la critique chez le linguistique et le critique Abdul Salam messaddi à partir de son livre(la littérature et le discours critique), en référence à certaines questions critiques contenues dans le livre; puis ajuster le concept de référence, et les fondations de son développement, et sur cette base, il a été la démarche de dévoiler les piliers du pensée linguistique chez lui, en fonction aussi sur un certain nombre de textes et contextes dans lesquels ils ont été figuré dans le livre, qui a conduit que la référence déterminante de ses opinions critiques sont: une référence linguistique dominante d'une part, et de modernisation d'une autre part, par sa propre vision du concept de la modernité, à la lumière d'une tendance intermédiaire regroupant entre ce qui est oriental et ce qui est arabe, sans oublier sa culture traditionnelle.

الملخص:

يتناول المقال بالتحليل والاستنتاج المرجعية المحدّدة للآراء النقدية في القضايا المتعلقة بالنقد عند الألسني والناقد عبد السلام المسدي من خلال كتابه (الأدب وخطاب النقد)، وذلك بالإشارة إلى بعض القضايا النقدية الواردة في الكتاب، ثم ضبط مفهوم مصطلح المرجعية، وأسس استنباطها، واستنادا على ذلك تمّ الكشف عن مرتكزات التفكير اللساني عنده، بالاعتماد كذلك على جملة من النصوص والسياقات التي وردت في الكتاب، والذي أفضى إلى أنّ المرجعية المحدّدة لآرائه النقدية هي: مرجعية لسانية مهيمنة من جهة، وحداثية أيضا من جهة ثانية، بنظرته الخاصة لمفهوم الحداثة، في ضوء نزعة وسطية تجمع بين ما هو غربي وماهو عربي، دون إغفال تشبعه بالثقافة التراثية.

الموضوع:

لقد تنوعت وتعدّدت القضايا ذات العلاقة بالنقد في كتاب الأدب وخطاب النقد؛ إلاّ أنّها ليست قضايا مستحدثة، وإنما هي مطروقة بكثافة من طرف النقاد والدارسين في العالم العربي، وفي الدرس النقدي المعاصر، غير أنّ الآراء في ذلك تتوالج أحيانا وتتجاذب، وتتنافر وتتزاحم أحايين أخرى. والمسدي كغيره لم يفوت الفرصة – في كتابه هذا – بأن يدلي بدلوه برأي أو مقاربة أو حتى محاكاة في تلك القضايا والمسائل والتي من بينها: قضية المنهج التي تعدّ اليوم القضية الأولى في جميع حقول المعرفة وقضية المصطلح النقدي التي هي من القضايا والإشكاليات التي تواجه الدارس في الفكر العربي المعاصر وخصوصا في المجال النقدي، وقضية الغموض النقدي التي تثير إشكالية جدلية في النقد الأدبي الحديث والمعاصر، وقضية الحداثة النقدية؛ خاصة ما لهذا المصطلح من جاذبية واستقطاب، وقضية الأدب والنقد والتركيز على جدلية العلاقة بينهما، كقضية متناولة بكثافة في الساحة النقدية، وكذا قضية اللسانيات والنقد كونهما من أبرز القضايا التي يدور حولها الجدل المعاصر بين اللسانيين والأسلوبيين والنقاد.

إذن وقبل الخوض في المرجعية التي انبنت عليها رؤى المسدي في ما سبق وأن أشرنا إليه من قضايا ذات الصلة بمصطلح النقد، يجدر بنا أن نتفق على ما نرمي إليه بمصطلح المرجعية، وذلك بإيضاح مفهومه وأهميته، وكذا المؤشرات أو المرتكزات التي تقود إلى تحديد أو استنباط تلك المرجعية.

لقد كثر اليوم استعمال مصطلح المرجعية، وتداولته أيدي الكتاب وألسنة المتحدثين، وتوسّعوا في ذلك حتى أنّ بعض المستعملين له ابتذله، وربما أتى به في غير سياقه الملائم له، فكان من المناسب هنا ابتداء من تجلية هذا المصطلح وبيان أهميّة دلالته من حيث هو.

وتأتي المرجعية لتسهم في وضع إجابات مهمة يمكن من خلالها التفريق بين الانزلاق والانغلاق، والتفريق كذلك بين الاستفادة البصيرة والتبعية العمياء، وبين المثاقفة المبصرة والمحاكاة العمياء أيضا، وبين مقتضيات العصر وأمراضه.

إننا نجد من خلال المرجعية الإجابة على بعض أسئلة افتراق النقاد في مجالنا، إلى فرق عديدة؛ لاسيما وأنّ مجموعة من المفاهيم والآراء النقدية في العالم العربي تقوم على مبدأ اللحاق بالنموذج المعرفي الغربي، الذي يحاول فرض نفسه من خلال تفوّقه التقني والإعلامي، وانتصاراته السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ولمعرفة مثل هذا النموذج لابد من معرفة مرجعيته التي ينطلق منها، وتلتف حولها مفاهيمه وممارساته الكبيرة والصغيرة؛ " لأنّ معرفة مكونات هذه المرجعية وفهمها يعطينا القدرة على رسم درجات الإلحاق أو الالتحاق ابتداء من المتعلقين الموائمين وانتهاء بالمتسرعين الشكليين، وما بينهما من درجات الاستعارة والاستغراب "[1]

بيد أنه لا يوجد هذا اللفظ في كتب اللغة القديمة، ولكنه في هذا العصر مستعمل بكثرة، كقولهم(معنى مرجعي) و(وظيفة مرجعية) و(خطأ مرجعي) و (نظرية المرجعية) و(مؤشر المرجعية)[2]، ونحو ذلك من الألفاظ المتداولة في حقل الكتابات الفكرية والأدبية وغيرها. لكن عند التأمل في أقوال العلماء والمفكرين وأصحاب المذاهب والاتجاهات المختلفة نجد أنّ مصطلح(المرجعية) يستعمل في ثلاثة مستويات:[3]

المستوى الأول: يراد بالمرجعية فيه: الإطار الكلي والأساسي المنهجي والركيزة الجوهرية في أي خطاب أو ملّة أو مذهب أو دستور أو نظام.

المستوى الثاني:وفيه المصادر والمستندات والأدلة التي يعتمد عليها لتكوين أي نوع من أنواع المعرفة.

المستوى الثالث: وفيه(ممثّلو المرجعية) وهم الأشخاص الذين يعاد إليهم في الشؤون العلمية أو العملية.

إذن بضم هذه المستويات الثلاثة في سياق واحد، يمكننا أن نستخلص مفهوما شاملا للمرجعية على أنّها: " الإطار الكلي والأساس المنهجي، المستند إلى مصادر وأدلّة معيّنة لتكوين معرفة ما أو إدراك ما، يبنى عليه قول أو مذهب أو اتجاه يتمثّل في الواقع علما أو عملا "[4].

والمفيد أنّ قضية المرجعية ذات أهمية كبرى، فهي الفكرة الجوهرية التي تشكل قاعدة لكل الأفكار والمعتقدات في اتجاه ما أو مذهب ما، وتبرز أهميتها من كونها الركيزة الثابتة، والتي لا يمكن أن يقوم أي خطاب أو معرفة أورؤية بدونها.

كما أنّ إحالة المؤلف على مصادره ومراجعه يكون بهدف كسب ثقة المتلقي واستدراجه إلى خبايا المُؤَلَّف الجديد؛ ذلك أنّ مراجع الكتاب ومصادره، تكسبه مصداقية أكبر عند القارئ، لأنّ أهمية المؤلف وقيمته تتحدّد غالبا بالمصادر التي اعتمدها منطلقا في دراسته، ونعني بالمصادر هنا كل ما يعتمده الباحث في دراسته " وتحدّد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معيّنة، ويندرج في هذا السياق إحالات الباحث إلى غيره من الباحثين المشتغلين بنفس القضية، أو العاملين معه في نفس الحقل، أو في حقول معرفية أخرى يكون في حاجة إليها "[5]

كما يمكن الإضافة إلى هذه المرتكزات: النظر في استخدامات المصطلح والقضايا المتعلّقة به – كما هو الشأن عندنا –، ويكون بين هذا وذاك هو المعتمد في الكشف عن المنطلقات المحدّدة لآراء المسدي في القضايا المتناولة في الكتاب التي لها علاقة وطيدة ووشائج قربى بمصطلح النقد.

إنّه بتتبعنا لمصادر الآراء المنبثقة عن تناول المسدي للقضايا المختلفة في الكتاب، وطبيعة هذه القضايا، والسياقات المتنوعة لمصطلح النقد في الكتاب والأسماء المذكورة على هامش التحليل أو الاستدلال والاستشهاد، نكتشف تلك المرجعية اللسانية المخيمة بل والمهيمنة من جهة، والحداثية من جهة أخرى، كما يمكننا أيضا أن نميّز الازدواجية – إن صحّ التعبير – في مرجعيته تلك، وتظهر هذه الازدواجية في جمعها بين ما هوعربي وما هوغربي، بين ما هوتراثي وما هو حديث، وتتعدّى ذلك أحيانا إلى الجمع بين ما هو عام وما هو خاص.

فالمنطلق في تحديد مرجعية المسدي اللسانية ابتداء، إلى ما قاله هو عن نفسه " وإذ قد كتب على بعضنا أن يكون منذ ثلاثة عقود جزءا من منظومة ثقافية مرجعها البحث اللغوي الحديث، ومستندها الانتماء إلى المؤسسة الأكاديمية أولا وآخرا، وعمادها الالتزام بمقومات الهوية الحضارية التي لا انفصال للعلم عنها ولا انفكاك للمعرفة عن ميثاقها، فإنّ حالنا في هذا المقام حال من يسوق شهادته على آليات الإنجاز المعرفي كما استقامت طيلة هذه الحقبة من الزمن الراهن دونما إغراق في السيرة ولا تنصل من تبعات الالتزام "[6]، فهذا في تقديرنا مؤشر بارز على تلك المرجعية.

كما أنّ تلك المصادرات البيّنة، – في أكثر من موضع (في كتاب الأدب وخطاب النقد) أو في غيره من مؤلّفاته – على تأثر النقد بالعلم اللغوي الحديث أو اللسانيات، واعتباره (النقد) منذ مطلع القرن العشرين، أول حقول المعرفة تأثّرا بمقولات العلم اللغوي الحديث؛ ذلك أنّ اللغوي المعاصر يتناول اللغة متوسّلا إليها بأساليب الفحص الموضوعي العلمي، ولكنه في نفس الوقت ينشد أن يكتشف أقصى ما في هذه الظاهرة البشرية التي هي اللغة من أسرار ومكنونات. ولكنه يقف وهو يستكشف اللغة أمام نمط من أنماط تجليّات اللغة وهو نمط الفن القولي، ونعني بذلك الأدب سواء صيغ صياغة الشعر أو صيغ صياغة النثر.

فمن نصوص النقد الأدبي التي وردت في الكتاب، نقرأ ما أفصح عنه المسدي في تعدد روابط اللسانيات بالنقد الأدبي؛ حيث يقول: " إنّ للنقد الأدبي مع اللسانيات ارتباطا، بل أضربا من الروابط تتعدّد بتعدّد وجهات النظر، وتتكاثر بتكاثر منطلقات البحث ومقاصده "[7]

مثلما أشار أيضا إلى ذلك الحافز المنهجي الذي يدفعنا إلى إعادة تصوّر الرابطة التضافرية بين اللسانيات والنقد الأدبي هو مراجعة " العرف المطّرد الذي غدا سائدا يستحث الباحثين أن يقدموا الأجوبة تلو الأجوبة"[8]، ويؤكد المسدي أيضا على أنّ علم الأسلوب هو طريق اللسانيات إلى النقد الأدبي؛ وإذ ندرك ما للمسدي من صولات وجولات في هذا المجال، خاصة من خلال مؤلّفه (الأسلوبية والأسلوب)، يقول: " فمن خلال علم الأسلوب تسلّلت اللسانيات إلى النقد الأدبي "[9]

إنّ هذا المعطى يجعلنا نحفر في بعض رؤى المسدي في هذا الشأن، لتثبيت ما سلف ذكره عن مرجعيته اللسانية واللغوية. فإذا تطرقنا في البحث عن الدراسات الأسلوبية على صعيد الوطن العربي، تبيّن لنا أنّ أغلب الدارسين العرب لم يبدوا مواقف صريحة من المسالة، ولم يتجهوا اتجاها حياديا يحمل وجهة نظر معيّنة، إما تحاشيا للانزلاق في الأحكام المتسرعة أو التورّط في إحدى المواضيع التي لم يتم الفصل فيها، والتحكم في زمامها. ويرى المسدي بصدد ذلك أنّ الأسلوبية بلغت حدّا من الاكتمال يجعلها جديرة بالحلول في مرتبة العلم مع إقراره بتشابك مساراتها، وتشعب مداخلها ومسالكها، ولكنه يقرن أيضا بأنها تعانق العلوم اللسانية، لعدم فصلها بين الشكل والمضمون، وتركيزها تبعا لذلك على النص في ذاته، مقصية ما عداه من عوامل خارجية، ولهذا المبدأ " بالبنيوية اللسانية ومن ثمّ بالمنهج العلمي أكثر من سبب اتصال "[10].

فالأسلوبية " تتحدّد بكونها البعد اللساني لظاهرة الأسلوب، طالما أنّ جوهر الأثر الأدبي لا يمكن النفاذ إليه، إلاّ عبر صياغاته الإبلاغية، ويتدفّق هذا التعريف ذو البعد الألسني شيئا فشيئا حتى يتخصّص بالبحث عن نوعية العلاقة

الرابطة بين حدث التعبير ومدلول محتوى صياغته، ولا يخفي النفس البنيوي المكتنف لهذا التحديد أساسا. لهذه الضوابط سيقصر التفكير الأسلوبي نفسه على النص في حد ذاته، بعزل كل ما يتجاوزه من مقاييس تاريخية أو نفسية "[11].

من الواضح إذن أنّ الأسلوبية انبثقت من الفكر اللغوي والأدبي، باعتبارها مشتقة من رحم الألسنية، وهما في صلة مستحكمة على امتداد التاريخ، رغم المحاولات العديدة، لإيجاد طرق تحقق مبدأ الاستقلالية لتستقيم كمبحث قائم بذاته، إلاّ أنّ أسباب الاتصال بين علم الألسنية والأسلوبية حميمة، تستقي آثارها من منبع واحد، وهو اعتمادها اللغة عنصرا مشتركا، ويستدل المسدي على استحكام الصلة بين هذين المبحثين، بما يؤكده (ولاك) و (فارن) من أنّ " اللغة هي القاطع المشترك لدائرتين متداخلتين، فهي للألسنية موضوع العلم ذاته، وهي للأدب المادة الخام شأنها شأن الحجارة للنحاة، والألوان للرسام، والأصوات لواضع الألحان"[12].

ولا يختلف موقف صلاح فضل عن المواقف السابقة، في القول بمثانة الروابط القائمة بين الأسلوبية والألسنية، وبأنّ تلك تستند إلى معاييرها، وتوظيف مبادئها المنهجية، حتى غدت فرعا جزئيا منها، تخضع لشروطها العامة في التحليل، " وتقف في معظم الحالات إلى جوار النظرية النحوية وتماثلها "[13].

لعل هذه الأرضية المبنية على توالج الأسلوبية بالألسنية، تكشف لنا مدى تغلغل الخلفية اللسانية أو العلم اللغوي عند المسدي، خاصة وأنّ الأسلوبية تتعدّد مواقعها وميادينها وحقولها، مثل: النقد الأدبي وعلم البلاغة واللسانيات وعلم النص...

بعد هذا الاستطراد، عودٌ على بدء، نحاول تفسير وتبسيط ما أشرنا إليه من ازدواجية في مرجعية المسدي، خاصّة ما توزّع منها بين عربي وغربي، بالاعتماد دائما على تلك الركائز والمحدّدات التي ذكرناها في معرض الحديث عن المرجعية في بداية مقالنا هذا، أو على الأقل بعضا منها. والأمر إذن سيكون كالآتي:

أ- مرجعية لسانية عربية: يمكننا أن نحدّد ذلك من خلال آراء له متناثرة هنا وهناك سواء في حديثه عن التواصل النقدي والأنموذج اللساني أو حديثه عن الاحتفاء الثقافي والعقل النقدي الغائب، أو اللغة والأدب في اللسانيات الذهنية، أو اللسانيات وفلسفة النقد، فإنّ الحاصل فيما يعنينا بصورة مباشرة في هذا السياق كما يقول المسدي: هو" أنّ مجالنا العربي قد شهد من خلال الحقبة الماضية ظاهرة لطيفة، ظلّ المهتمون يرصدونها بمواظبة تبوح بالثقة يوما ويوما تشي بالحذر. فمن خلال علم الأسلوب تسللت اللسانيات إلى النقد الأدبي، ومن خلال المنهج البنيوي أطل النقد على مقولات علم اللسان فاستعارها حتى كاد يتملّكها. وامتزجت الرؤى فلم يبق من فيصل لمقاسة درجة التأثر بدرجة التأثير – بين هذا وذاك ذهابا بين هذا وذاك إيّابا – إلاّ مدى ما يعرف به الناقد من اختصاص في البحث والمعرفة: أمن اللسانيين هو بدءا أم النقاد؟ "[14].

وحين ذكر المسدي علم الأسلوب، اعتبر أنّ من روّاده العرب الذين أغنوا مجالاته: (شكري محمد عياد، صلاح فضل، محمد الهادي الطرابلسي، محمد عبد المطلب، عبد الله صولة)؛ إلاّ أنّه لم يسهب في تثبيت منجزاتهم، ولقد كانت إشاراته مقتضبة، ربّما لوعي منه بأنّ بروزهم في هذا المجال كان على مستوى التقبّل والتفاعل فقط دون الابتكار والإبداع.

فلقد حمل الخطاب الناقد هذا التصوّر الفعال بفضل جسر العبور بين اللسانيات ونقد الأدب، ومنذ وصول هذا الضيف الطارئ وحلوله بين أسرة الأدباء وعشيرة نقادهم لم يع بإمكان شيء مما لديهم أن يبقى على ما كان عليه، فقد استصحب معه طقما كاملا من الآليات الذهنية التي لم يكن لمحترفي الأدب وصناع النقد عهد بها.

وخلاصة ذلك عند المسدي أنّ النقّاد المستنيرون على حد وصفه قد تشبّعوا بـ " أدوات الكشف اللساني فأدركوا كيف يتأسّس معرفيا ارتباط الحد العضوي بالحد الوظيفي في شأن الظاهرة اللغوية أيّا كانت تجليّاتها النوعية فلم يكن بينهم وبين كشف أهم أسرار الأدب إلاّ خطوة حين قطعوها فهموا كيف تتحوّل البنية إلى وظيفة وكيف تتحوّل العلامة إلى دلالة، واتّضح مرّة أخرى أنّ خطاب النقد قد كان في مناخنا العربي أفضل معلم لهذه الأشياء "[15].

بيد أنّه وبشكل أكثر وضوحا نجده يستشهد بكتابات محمد حماسة، التي يعتبر أنّ خطاب العلم فيها ليس تزيّنا ولا بهرجا للتحلّي، وما هو بتوسّل (موضوي) على الإطلاق؛ كما نجده يثني عليه كونه قد " أسهم إسهاما بيّنا في إرساخ (لسانيات النص) في نقدنا العربي وإن كان قد جنح في تسميتها إلى العبارة الأغرق في الاختصاص وهي (نحو النص) "[16]، ولعلّ مؤلّفه (اللغة وبناء الشعر) خير دليل في ذلك. فلقد أبان عن وجاهة طرحه اللساني حين تصدّى لمسألة اللغة العربية ودور القواعد في تعليمها.

ب- مرجعية لسانية غربية: والوقوف على ذلك ليس عصيّا، فلقد تنوّعت الأسماء والمؤلّفات الملهمة، وكان للاستشهاد بها مساحات واسعة في الكتاب، سنحاول أن نستعرضها أو على الأقل بعضها، للاستدلال بها نحن كذلك في ما نريد إبانته وتفسيره. فالأسماء عدّة كإدوار سابير، جاكبسون، ليفي شتراوس، ريفاتير، تودوروف..؛ غير أنّنا سنقتصر على اثنين منهم على سبيل التمثيل لا الحصر.

1) إدوار سابير: يطلعنا المسدي بأنّه أنموذج ينبئنا عن وشائج الصلات المتعيّنة بين كل نظرية أدبية ومقوّمها اللغوي، كما ينبئنا في نفس الوقت عن وشائج الصلات المتعيّنة بين كلّ نظرية لسانية ومقومها الإبداعي الذي تستلهمه من ارتقاء الكلام إلى فن القول. ولا يخفي المسدي أنّ الذين أرّخوا للسانيات المعاصرة قد أولوا سابير اهتماما خاصّا فعرّفوا بأطوار حياته وقدّموا لباب آرائه، ولذلك فعل هو كما فعلوا، حيث قدّم تعريفا لسابير أشار فيه إلى مولده وتكوينه ودراساته ووظائفه وإنتاجاته، مع التركيز على إبراز ما أمسك به سابير من ناصية المعرفة اللغوية وبزمام المعرفة الإنسانية.

ويواصل المسدي توضيحاته بشأن الارتكاز على جهود سابير، الإقرار بأنّ غرضه في ذلك هو التنبيه إلى ثلاث حقائق لم ير من أثارها أو تصدى لمعالجتها من الزاوية التي تناولها بها:

" القضية الأولى أنّ كثيرا من آراء سابير في مجال النظرية اللسانية العامة تحتفظ بوجاهة معرفية ثابتة وإن لم تعد مسيجة داخل جهاز نقدي متماسك.

القضية الثانية: مدارها أنّ أدوار سابير قد تمكّن من صياغة رؤية حول الظاهرة الأدبية موظّفا في ذلك المستلزمات الطبيعية الناتجة عن نظريته اللسانية.

القضية الثالثة: فلعلّها الأصل الثاوي وراء القضيتين السابقتين لأنّها تأتي كالمفسّر التعليلي لهذا التفرد الذي أنجزه أدوارسابير"[17]، وقد تفنّن المسدي في قراءاته لآراء سابير وتأكيده في كل مرّة التسليم بها والانطلاق من أرضيتها.

2) رومان جاكبسون: أعطاه المسدي حيّزا لا بأس به أيضا في الكتاب، ليستدلّ بآرائه وأفكاره في إغناء ما كان يتقدّم به من أفكار تتعلّق بمصطلح النقد في سياقات متنوّعة؛ إذ نجده في فقرة مطوّلة نوعا ما يفصح عن بغيته في الإشارة إليه، نجتزئ منها قوله: " ولئن لم يكن من همّنا في هذا المقام أن نؤرّخ لهذه الرابطة التضافرية بين اللسانيات ونقد الأدب باستقراء نشأتها وتتبع أطوارها فإننا لا نبتغي في هذا السياق المخصوص غير شيء واحد هو الإشارة إلى رائد من أعلام اللسانيات يمثل بمفرده منعرجا حاسما في تاريخ العلاقة الوشيجة بين العلم اللغوي والعلم النقدي، ألا وهو رومان جاكبسون، فلقد كان لهذا اللساني المهاجر فضل بيّن في تحقيق القفزة المعرفية التي أنجزتها تضافرية البحث بين حقل اللغويات وحقل الأدبيات "[18].

بل ويذهب المسدي إلى أبعد من ذلك حين يقول: " مع جاكبسون في بحثه(اللسانيات والشعرية) لسنا بحضرة خصومة في المنهج بين أنصار البنيوية وأعدائها، وإنّما نحن على عتبة توظيب جديد لآليات إنتاج المعرفة، نحن أمام مرافعة عتيدة لإقناع علماء الأدب بأن لا غنى لهم عن وصف اللسانيين للغة النص الأدبي، ولإقناع علماء اللسان بأنّهم لن يدركوا كل أسرار اللغة ما لم يعكفوا على دراسة شعريتها "[19].

وهكذا حرص المسدي على الاستدلال والاستنتاج بمواقف جاكبسون في تجسيم التضافر المعرفي بين علم اللسان وعلم الأدب كأكمل ما يكون التجسيم، خاصة وأنّه لم يكن كما يصفه المسدي: لسانيا يزور حقل الأدب حينا فحينا، ولم يكن ناقدا يقيم في بيت الأدب، بل كان منذ زمنه الأول رائحا غاديا.

أما عن حضور المرجعية الحداثية في ما يطرحه المسدي من آراء وأفكار في القضايا النقدية المثارة في كتـــاب (الأدب وخطاب النقد)، والمصاحبة لمصطلح النقد، دلائل وملامح عدّة، هي تحصيل للحاصل من جهـــة، وفـــي نفـــس اللحظة تأكيد على ذلك من جهة ثانية، حتى ولو كان من طرف خفي. ومن تلك الدلائل والملامح والمؤشرات ما انبرى المسدي إلى الإدلاء به والإفصاح عنه، خاصة في الفصلين التاسع والعاشر من الكتاب(في أدبيات الغمـــوض النقـــدي) و(الاحتفاء الثقافي والعقل النقدي الغائب)؛ حين بسط القول في مسألة التظلم والإشتكاء من ظاهرة الغموض في حركـــة التجديد أو التحديث النقدي. ويبرز لنا ذلك جليّا في موقفين على الأقل، سنقوم بعرضهما كما يلي:

أ- في خضم تساؤلات المسدي عن استحقاق التظلم من غموض الخطاب النقدي الذي صنفه جيل من النقـــاد العرب طمحوا إلى التجديد، وعن كيفية احتشاد صفوف النقاد المنخرطين في إرســـال تهمـــة الغمـــوض، والملتفين حول مقولة الإلغاز المقصود لذاته، والمتكاتفين على شعار التلبيس والتعمية، وعن ســـر تظلـــم الناس – قراء وأدباء ونقادا – من غموض النقد الأدبي الحديث منذ مطلع الربع الأخير من القرن العشرين على وجه الخصوص؛ هذه التساؤلات وأخرى، قادته إلى الدفاع عن النقد الحديث وتبرئتـــه مـــن الـــتهم المنسوبة إليه، والتصدي على ما يسمى بالخطاب المضاد للنقد الحديث، وذلك بالاحتماء بمقولات بعـــض القامات النقدية التي استوت شامخة مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وحصل الإجمـــاع علـــى أنها أعمدة راسية ينهض على أكتافها المشروع النقدي العربي منذ منتصف القرن كورثة شرعيين للمنابر المعرفية التي تربع عليها رجال في مطلع ذلك القرن من أمثال طه حسين ومحمد مندور وعباس محمود العقاد. ومن بين هؤلاء الرواد: عز الدين إسماعيل وشكري محمد عياد ومصطفى ناصف وآخرين.

1) عز الدين إسماعيل: يعدّه المسدي من أولئك الثلّة المصطفاة – على سبيل الرمز لا على ســـبيل الإقصـــاء – المبادرين إلى تلقي النقد الحديث، والمصابرين بأنفسهم في خروجه على المألوف، وفي عدوله عن السنن النقدي، فروّضوا وطوّعوا الآلة الفكرية، فأغنوا المشروع العربي.

ويطلعنا المسدي أنّه حين تفتّقت قريحة المشروع النقدي العربي خلال السبعينيات من القرن العشرين عن بواكير التطعيم المنهجي، وتفتح براعم التجديد المتأني، كان البناء الخاص للمشروع الفردي عند الدكتور عز الدين إسماعيل قد استوت معالمه، ومن محطاته اللافتة: الأدب وفنونه(1955) والأسس الجمالية في النقد العربي(1956) والتفسير النفسي للأدب(1963). وأهمية هذه المحطات تكمن في: " ما هي حامل به من إرهاصات تربأ بصاحبها أن ينخرط يومـــا فـــي حزب القاذفين بتهمة الغموض النقدي "[20]، ويعتبر المسدي أن تحوّل الرجل راعيا لمشروع مجلة فصـــول فـــي مطلـــع الثمانينيات من القرن العشرين بمعية الناقدين المجدّدين جابر عصفور و صلاح فضل.

2) شكري محمد عياد: فلقد اعتبر المسدي أن مشروعه كان مثالا ناصعا وشاهدا بليغا على ما يذهب إليـــه مـــن آليات اصطنعها الخطاب النقدي المضاد، فعمد إلى تغييب الأسئلة الكاشفة لزيف الاتكـــاء علـــى تهمـــة الغموض. يقول عنه: " حينما أطل النقد العربي على ما جد في أركان الكون انخرط طوعا في دســـتور العلم، واستلم العضوية الكاملة في ميثاق المعرفة، فحاور وجادل، وزكى ما رآه زكيا، واعترض على ما بدا له نشازا. ولكنه فعل ذلك كله من دائرة العلم والإلمام، وانطلق يحاور من داخل قلعة الفهم والإدراك، فلم يشك غموضا ولا توجّع من استعصاء، بل انخرط كليا في مشروع الإضافة والتحديث "[21]

يؤكد المسدي على ما قام به شكري عياد من عمل على تأصيل الإجراء الناقد من موقع الخبرة الداخلية " فسوّى خطابا يعترض على أوجه المغالاة التي طرأت على حركة التجديد النقدي "[22]، وهذا من باب الإقرار بالجفوة التي قـــد حصلت بين الخطاب النقدي المجدّد وشرائح عديدة من القراء المستهلكين للمادة المكتوبة، ليعود ويصر على أنّـــه فـــكّ قاطرته عن " موكب إقامة الدعوى على التجديد النقدي بالغموض الذاتي حتى ولو خيّل للناس أنّه يلوّح بتلك التهمة من طرف خفي "[23].

ب- في إطار محاولته الكشف عن سلبية الحياديّة من أولئك الذين يخالون أن أسلم السبل لاسترضاء المجددين واستبقاء ودّ المناهضين أن يعمدوا إلى رصد المواقف من هنا وهناك لتبويبها وتصنيفها، ثم ينهون البحث بلا مواقف . ومن هؤلاء:

1) يوسف بكار: الذي يقول عنه المسدي أنّه كتب بحثا بعنوان (نقادنا ونقدنا العربي الحديث – مقاربة عامة –) جمع فيه من الشواهد ما يقدّم لنا به مادة غزيرة تحمل دلالات وفيرة عن مواقف جمهرة من المبدعين ومن النقاد حيال النقد الأدبي الحديث في واقعنا العربي الراهن. وهذا من غير أن يشكك في الجهد العميم الذي بذله الباحث ولا في نبل المقاصد التي إليها كان يتوق. يضيف المسدي " غير أن الملمح الذي يفرض نفسه علينا هنا ونحن نتابع رصدنا للخطاب المضاد الذي ما انفك يتكاثر فيروج وربما يشيع عبر قنوات التواصل الفكري الجديد، وبواسطة آليات مستحدثة في تقنيات تركيب الخطاب، هو هذه الحيادية في العرض مما يوهم بأنه توسّل بالموضوعية العلمية ولكنه ينقلب في حقيقة الأمر إلى الانخراط في خطاب التشهير بشكل متقنّع "[24]

2) حامد أبو أحمد: يقدم المسدي رأيه في الأساس الذي يتناول من خلاله كتاب(نقد الحداثة) لحامد أبو أحمد بالقول: "... ولكنك واجد فيه أيضا ما يغريك بأن تتناوله على أساس أنّه قد كتب من موقع الاعتراض على الحداثة النقدية أكثر مما كتب من موقع الانتصار لها، أو الالتزام بها، أو حتى من موقع الحياد تجاهها، وفي هذه الحالة ستخلص له الهمة لتلتقط منه ما هو عائد بالخير على الحداثة النقدية رغم انفصال الخطاب عن ميثاقها "[25]

من خلال هذا كله يمكننا القول أن عبد السلام المسدي يرفض تصور احتمال البحث عن نظام شامل كلي لحدود الحداثة، ويرى أن محاولة ضبط النواميس والقوانين المستحكمة في مفهوم الحداثة، على المسار الحاضر والتاريخ الزمني، عملية مخطئة جوهريا، فهو يعتقد أنّ " بوسعنا أن نستوعب الحداثة ضمن ما يسميه بالمنطلق الثنائي، القائل بأن الحداثة حداثتان: حداثة التجدد، أو التجديد في المدلولات دون دكّ حواجز القوالب المستوعبة له، وحداثة التجدد، أو الانسلاخ التاريخي المتحول على مستويين: مستوى المضامين، ومستوى تفجير القوالب الصياغية أو الأدائية "[26]

وفي الوقت الذي يرى فيه المسدي أنّه من العدل والحكمة الإقرار بالتحتم والاضطرار إلى التجديد النقدي؛ إذ يقول: " فمن مجانبة الحق، والميل عن الصواب، وركوب الهوى، أن نضرب بمطرقة الشك وجاهة التجديد النقدي ومشروعيته، والحال أنّ الأعدل والأحكم أن نقرّ بتعيّنه وتحتّمه والاضطرار إليه"[27]

يستدرك المسدي في كل مرة على أنّه لابدّ من رعاية مستمرة لحركة التجديد النقدي، ولابد أيضا من تصحيح أخطائها من خلال مراقبتها؛ فيقول: " أما الذي هو حق، ولا مناص من الاعتراف بأنّه حق، ويتعذّر أن تجرّ أعناقه إلى غير الحق، فيتمثّل في أنّ حركة التجديد النقدي في حاجة إلى برج للمراقبة حيث ترعى مسيرتها، وترصد ذبذبات تنقلها، وحيث يؤتى إلى الأخطاء التي تعتريها فيتم تصحيحها "[28]

إذن ومن خلال هذه المواقف، وما أتينا به من شواهد، نعتقد أنها تكشف لنا عن مرتكزات التفكير اللساني عند المسدي، والتي تم استنتاجها عن طريق مدى تأثّره بالدراسات الحديثة والتي تمثّل تجربته النقدية القائمة على العلاقة بين اللسانيات والنقد الأدبي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكشف عن تحيّز للبعد الحداثي عند المسدي، بنظرته الخاصة لمفهوم الحداثة كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في موضعه، وكل ذلك مسيّج بمرجعيته الثقافية المشبعة بالتراث.

الإحالات والهوامش:

[1] – سعيد بن ناصر الغامدي، المرجعية معناها وأهميتها وأقسامها، مجلة جامعة أم القرى لعوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد50، رجب 1431هـ، ص373–372.

[2] – ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، إنجليزي–عربي، دار العلم للملايين، ط1، 1990، ص422.

[3] – ينظر: عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي، طبع بمصر–الإسكندرية، سنة1998، لفظ(المرجع والمرجعي و المرجعية)، ص 1422.

[4] –سعيد بن ناصر الغامدي، المرجع السابق، ص382.

[5] – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم4، سنة1998، ص92.

[6] – عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي ليبيا، ط1، 2004، ص60.

[7] – المرجع نفسه، ص73.

[8] – نفسه، ص77.

[9] – نفسه، ص67.

[10] – مرابطي نسيم، مسار النظرية النقدية عند عبد السلام المسدي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اللغة والأدب العرب، فرع نظرية الأدب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، نوقشت بتاريخ:2010/04/06، ص32.

[11] – عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ،دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي ليبيا، ط5، 2006، ص35.

[12] – المرجع نفسه، ص46.

[13] – صلاح فضل، علم الأسلوب،مبادئه وإجراءاته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1985، ص115.

[14] – عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، مرجع سابق، ص67.

[15] – المرجع نفسه، ص69–70.

[16] – نفسه، ص237.

[17] – نفسه، ص132–133.

[18] – نفسه، ص112.

[19] – نفسه، ص318–319.

[20] – نفسه، ص 183.

[21] – نفسه، ص184.

[22] – نفسه، ص187.

[23] – نفسه، ص188.

[24] – نفسه، ص204.

[25] – نفسه، ص245.

[26] – صالح جواد الطعمة، الشاعر العربي المعاصر ومفهومه النظري للحداثة، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد4، الهيئة المصرية للكتاب، 1984، ص12.

[27] – عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، مرجع سابق، ص223.

[28] – المرجع نفسه، ص265.